ولم تشترط اجراء مفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة ٠

والزيارة تشكل اعترافا مزدوجا : اعترافا بدولة اسرائيل واعترافا بحكومتها والاعتراف بالدولة ، في القانون الدولي العام ، هو اقرار بظهور دولة جديدة ، اما الاعتراف بالحكومة فاقرار بوجود سلطة سياسية شرعية قادرة على حفظ الامن والايفاء بالالتزامات الدولية ٠ والاعتراف بالحكومة يتضمن دائما الاعتراف بالدولة ، ولكن الاعتراف بالدولة لا يستوجب دائما الاعتراف بالحكومة فهناك حالات كثيرة من الاعتراف بدول معينة دون الاعتراف بحكوماتها ٠

والعرب ، شعوبا وحكومات ، قد رفضوا حتى الآن الاعتراف باسرائيل ، دولة و « حكومة » ، لان اي اعتراف بأي كيان اسرائيلي في فلسطين يعني الاعتراف بحق اليهود في امتلاك ارض عربية ، ولان اي اعتراف باية حكومة اسرائيلية تبسط سيطرتها على الارض المحتلة يعني الاقرار بشرعية هذا الحكم والموافقة العلنية على كل ما صدر عنه من مخالفات وجرائم ٠

والسؤال المهم الذي اثارته الزيارة على الصعيد القومي هو مدى التزام الامة العربية بالاعتراف الصادر عن الرئيس المصري ٠ وقد اتيح لنا الاجابة عنه بقولنا ان المسألة المطروحة لا يمكن ان تبحث على صعيد قانوني بحت ، لان القانون الصرف يعجز غالبا عن استيعاب القضايا التي تتجاوز ، بابعادها واخطارها ونتائجها ، حدود التشريعات الوطنية او الدولية ٠ فالنزاع القائم بين العرب والاسرائيليين ليس نزاعا عاديا بين دولة ودولة ، بل هو صراع قومي تمثل الامة العربية باسرها احد اطرافه ٠ وهو ليس خلافا على حدود او تعويض ، بل هو وضع يتعلق بمصير الوجود القومي للامة ٠ ولهذا فان اي تفكير في ادخال اي تغيير على هذا الوضع يجب ان يتم بموافقة الامة (١٢) ٠

ولعل من محاسن الزيارة (ان كان لها من محاسن) انها هزت الضمير العربي ونبهت العرب الى خطر الاعتراف بالوجود الاسرائيلي ٠ وعلى هذا الاساس اعتبر بيان قمة طرابلس الزيارة بانها « تشكل انتهاكا صارخا لمبادىء واهداف النضال القومي ضد العدو الصهيوني ، وتفريطا بحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، وخروجا على وحدة الصف العربي ، وخرقا خطيرا لميثاق جامعة الدول العربية ومقررات مؤتمرات القمة العربية ، واخراجا لمصر العربية من جبهة الصراع مع العدو الصهيوني ٠٠٠» (١٣) ٠ غير ان الوثيقة التي اذاعها قادة فصائل الثورة الفلسطينية كانت اوضح من حيث مناهضتها « لجميع الحلول الاستسلامية الامبريالية الصهيونية الرجعية » ، ومن حيث تأكيد رفضها لقراري مجلس الامن ، ٢٤٢ و ٣٣٨ ، ولكافة المؤتمرات الدولية ، بما فيها مؤتمر جنيف ، التي تقوم على اساس هذين القرارين ، ومن حث تركيزها على حق اقامة دولة فلسطينية مستقلة على اي جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية